# كلمة مدير القانون الدولي وحقوق الإنسان في حفل إطلاق مدونة سلوك تراعي حقوق الإنسان على صعيد الجيش وذلك في الفندق العسكري المركزي ـ مونرو بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٩

**السادة الوزراء والنواب والسفراء**

**سيدي العماد**

**حضرة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان**

**ممثلي الجسم القضائي والأجهزة الأمنية والجمعيات**

**أيها الحفل الكريم**

مرّت حقوق الإنسان بتطوّرات جوهرية عبر التاريخ ولم تعد شأناً داخلياً محضاً، إنما باتت مسألة عالمية تهمّ المجتمع الدولي بأسره، فتم توقيع عدد كبير من المعاهدات والإعلانات التي تحدّد الحماية القانونية للفئات الهشّة. في هذا السياق، باتت كفالة حقوق الإنسان من الواجبات الأساسية التي يجب أن تضعها الدول والجيوش في سلم أولوياتها. وانطلاقاً من الأهمية القصوى التي توليها قيادة الجيش اللبناني لاحترام الكرامة الإنسانية تحت سقف القانون، قامت بإنشاء مكتب القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان عام ٢٠٠٩، واستكمالاً لهذه الخطوة وللتعبير عن الإرادة الواضحة لتحسين الأداء ومواكبة التطوّر العالمي في هذا المضمار، تم تطوير المكتب إلى مديرية في العام ٢٠١٥.

**أيها الحضور الكريم**

لا زالت مديرية القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان منذ إنشائها، وبتوجيهات من حضرة العماد قائد الجيش، تعمل بطاقة عالية في عدة ميادين تتمحور حول حقوق الإنسان تحديداً، فقد ساهمت بالتعاون والتنسيق مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من الجهات المختصة، بتدريب المئات من ضباط الجيش ورتبائه، ذكوراً وإناثاً، في مجال التعامل مع الفئات المستضعفة، والتوقيف والاحتجاز، والنزوح والرعاية الصحية في السجون، ومناهضة التعذيب والاتجار بالبشر، ومواضيع أخرى ذات صلة.

وقد زارت جميع السجون العسكرية وأطلقت وعدّلت عدة تعليمات عسكرية، وشاركت في إعداد التقارير الوطنية لهيئات معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل.

وقد عزّزت المديرية إنجازاتها بإعداد مرجع تدريبي للقانون الدولي لحقوق الإنسان، أُرفق بمدونة سلوك الجيش اللبناني في إنفاذ القانون للتعميم وللتدريس على المستويات العسكرية كافة، في سياق مكمّل للتعليمات المعمول بها في هذا المضمار.

**أيها الحضور الكريم**

تهدف المدونة إلى تحديد المبادئ والقيم التي يجب أن تحكم سلوك العناصر في مهام حفظ الأمن المناطة بالجيش، وهي تأتي لتأكيد التزامات لبنان الدولية في كل ما يتعلق بحماية حقوق الانسان وتعزيزها في مؤسسات الدولة كافة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية التي تحرص بشدة على ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وقد استغرق إعداد هذه المدونة وقتاً كافياً لتكون مثالية ومتوافقة مع المعايير الدولية ولتعبّر عن رغبة حقيقية في تطوير رؤية منفتحة على معاملة المواطنين والمقيمين ضمن ضوابط وسلوكيات تحترم حقوق الإنسان دون أي تمييز ضار. وأتت خصوصاً كثمرة للتعاون والشراكة مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان – مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

**أيها الحضور الكريم**

يهمنا أن نشير إلى موضوع بالغ الأهمية يتعلق بشمولية وإلزامية هذه المدونة التي تمّ التقديم لها من قبل حضرة قائد الجيش العماد جوزاف عون، فهي بمثابة أوامر صادرة عن القيادة لجميع العسكريين، فأي مخالفة لأحكامها تستوجب المساءلة. وما حضوركم ورعايتكم **سيدي العماد** لهذا الحفل، إلّا ليؤكد على مدى الالتزام بهذه المدونة وليعطيها قيمة معنوية كبرى وأهمية خاصة بين التعليمات والأوامر العسكرية.

ختاماً أتقدم بالشكر والتقدير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان على تعاونها المثمر مع مديريتنا في مجالات التدريب وبناء القدرات، لا سـيّما مكتبها الإقليمي لمسـاهمته في تطوير المدونة وتنظيم هذا الحفل إلى جانب الجيش، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

أكرر ترحيبي بكل من شـرّفنا اليوم بحضـوره للمشـاركة في هذه المناسـبة التي تسـهم في إظهار الصورة الحضارية لمؤسستنا العسكرية.

**عشتم . عاش الجيش . عاش لبنان**